

مقدمة

حيث إن شركة الاتصالات الكويتية (stc) وفي سبيل تطوير علاقتها مع الموردين والمقاولين ومقدمي الخدمات، ومن أجل تسهيل الإجراءات التعاقدية قد قامت بتوفير عدد من الأنظمة الآلية؛ لتكون قناة للتعامل مع المقاولين والموردين، ومقدمي الخدمات من خلال وظائف حوتها، أو ستحويها تلك الأنظمة.

إن نظام المشتريات عن طريق الإنترنت (ويُشار إليه فيما يلي باسم "النظام") هو عبارة عن أداة إلكترونية تسمح لـ stc "الشركة" بتحويل ممثلي الموردين المعتمدين (ويسمى المفرد منهم فيما بعد باسم "المورد") من استلام طلبات الأسعار، وأوامر الشراء والعقود، وإرسال عروض الأسعار، وبيانات وفواتير الشحن من خلال شبكة الإنترنت "إلكترونيًا"، وكذلك من المشاركة في أنشطة مشتريات الشركة.

وعلى المورد إكمال عملية التسجيل عبر الإنترنت بإعطاء نبذة مختصرة عن شركته وأنشطتها؛ حتى تتمكن الشركة من تسجيله كمورد مسجل لديها، وتخصيص اسم مستخدم وكلمة السر؛ لضمان وصول المعلومات والبيانات بصورة آمنة.

ويُقر المورد بعلمه بأنه تعرّف على طبيعة النظام وأحكامه وشروطه معرفة تامة، كما يُقر بأنه وحيثما تطلب الأمر، فعليه طلب الاستيضاح، أو التحقق والمعانة من أجل معرفة ما يستتبعه استخدام هذا النظام، والخضوع لأحكامه وشروطه القائمة أو المستجدة، ويُقر كذلك بأن مواصلة استخدامه للنظام بمثابة قبول صريح بالأحكام والشروط المذكورة في هذه الاتفاقية.

وحيث إن المورد قد اطلع على الشروط المنظمة للتعامل من خلال هذا النظام، واقتنع بها ووافق على تقييد اسمه كمورد مسجل لدى الشركة، وعلى الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية والاتفاقيات الأخرى المكمل لها (اتفاقية الشفافية، اتفاقية حماية المعلومات).

وحيث أن المورد يرغب في التسجيل في نظام المشتريات عن طريق الإنترنت، يقر المورد ويوافق على شروط وأحكام التسجيل في النظام وعلى اتفاقية حماية المعلومات واتفاقية الشفافية وأي سياسات وإجراءات أخرى للشركة والتي تعتبر مدمجة في هذه الاتفاقية.

وعليه، فقد وافق المورد على ما يلي:

مادة (1): تعريفات

يُقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعاني المبينة إلى جانب كل منها ما لم يتضح من صراحة النص، أو يقتضي السياق خلاف ذلك:

الشركة (stc): هي شركة الاتصالات الكويتية (ش.م.ك.ع)، وهي طرف الاتفاقية الأول، وهي التي تملك نظام إدارة علاقات الموردين، وهي شركة كويتية تأسست بموجب الأنظمة والقوانين المعمول بها في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 187 بتاريخ 22 يوليو 2008، لتشغيل وإدارة شبكة المحمول والاتصالات المتنقلة الثالثة GSM في دولة الكويت.

المورد: هو الشخص أو الأشخاص الطبيعيين، أو المعنويين الذين يكونون مؤهلين للتعامل مع الشركة

في مجالات، كالمقاولات، وتوريد المواد، أو تقديم الخدمات، وهو الطرف الثاني في هذه الاتفاقية، وستشمل هذه الصفة ممثلي المورد وخلافه، ومن يمل محله بموافقة الشركة.

النظام (Supplier): هو النظام الآلي الذي تملكه وتديره stc، ووظيفته بوجه عام ميكنة إجراءات التسجيل، والشراء، والتعاقد، والفوترة، ويستخدم الإنترنت ووسائل أخرى للتواصل مع الموردين، وفيه عدد من الوظائف، مثل: التسجيل والدعوة للتنافس، وتنظيم العلاقات، وخلافه.

المستخدم: هو الشخص الذي يختاره المورد ممثلًا له في استخدام هذا النظام.

الاستخدام: يعني تسجيل الدخول في النظام والتعامل معه بمختلف أشكال التعامل، كتسجيل وتأهيل المنشأة، وتوزيع الصلاحيات، وإرسال الوثائق وتلقيها، وتقديم العروض، وما شابه ذلك.

الوثيقة: هي كل مكتوب خطي أو إلكتروني يقوم أحد طرفي هذه الاتفاقية بتحريره، ويكون داخلًا في موضوع الاتفاقية وشروطها وأحكامها، ومثالها: (بيانات التسجيل، والدعوات، والشروط والمواصفات، العروض الفنية والمالية).

التأهيل: هو النظام الذي تقوم فيه الشركة بإدراج اسم المورد وبياناته ضمن قائمة المقاولين، أو الموردين، أو مقدمي الخدمات الذين يمكن أن تتعامل معهم في نشاط أو أكثر، وذلك بعد إتمام المورد للإجراءات ووفائه بالمتطلبات اللازمة، كذلك التي حددها النظام.

مادة (2): العناوين والهوامش

إن العناوين والهوامش الواردة في هذه الاتفاقية لا تعتبر جزءًا منها، ولا تُؤخذ بعين الاعتبار عند تفسيرها، وهي لأغراض المرجعية فقط.

مادة (3): الغرض من الاتفاقية

إن الغرض من هذه الاتفاقية هو تنظيم علاقة الشركة مع المورد من خلال بيان الأحكام الرئيسية للتعامل، ومع مراعاة ما جرى، أو قد يجري الاتفاق عليه بين الطرفين، فإن شروط وأحكام هذه الاتفاقية تعتبر سائدة على ما سواها من الاتفاقيات الملحقة، كما تعتبر مكملة للشروط والأحكام التي قد يجري الاتفاق عليها مع المورد لتنفيذ عملية أو ما شابه. إن من المتفق عليه بين الطرفين أن هذه الاتفاقية والاتفاقيات الملحقة بها تبقى ثابتة دون تعديل.

مادة (4): تعديل الاتفاقية أو إضافة الأحكام

للشركة الحق في أن تعدل بعض أحكامها دون الحاجة إلى إعلام أو تبليغ الطرف الآخر، ويعتبر استمرار المورد في التعامل مع الشركة، أو استخدامه للنظام، أو عدم اعتراضه، أو تحفظه على التعديلات قبولًا من جانبه لتلك التعديلات، أو الإضافات. كما أن للشركة وحدها تفسير هذه الشروط، أو أي تعارض، أو اختلاف بينها.

مادة (5): مسؤولية الشركة

إن من المتفق عليه أن إكمال المورد لمتطلبات التسجيل والتأهيل أو بعضها في النظام، أو قبوله لهذه الاتفاقية يعتبر إقرارًا منه بقراءتها وفهمها وقبول جميع الشروط بدون استثناء، ولا يعطيه الحق في التأهيل، ولن يعتبر طرفًا في هذه الاتفاقية ما لم يتم إشعاره باستكمال إجراءات التأهيل من قبل الشركة، ومن المتفق عليه أيضًا أن إشعار المورد من قبل الشركة بتأهيله لا يعطيه الحق في المطالبة

بدعوته لتقديم العروض، أو التعاقد معه أو ما شابه ذلك.

مادة (6): قبول الشركة للاتفاقية

إن من المتفق عليه أن إكمال المورد لمتطلبات التسجيل والتأهيل أو بعضها في النظام، أو قبوله لهذه الاتفاقية يعتبر إقراراً منه بقراءتها وفهمها وقبول جميع الشروط بدون استثناء، ولا يعطيه الحق في التأهيل، ولن يعتبر طرفاً في هذه الاتفاقية ما لم يتم إشعاره باستكمال إجراءات التأهيل من قبل الشركة، ومن المتفق عليه أيضاً أن إشعار المورد من قبل الشركة بتأهيله لا يعطيه الحق في المطالبة بدعوته لتقديم العروض، أو التعاقد معه أو ما شابه ذلك، يجب على المورد تقديم شهادة رسمية بالمفوض بالتوقيع مع نموذج توقيع لكل مورد، يتم تحديث الشهادة الرسمية سنوياً أو عند انتهاء الصلاحية.

مادة (7): المعلومات

يعتبر المورد مسئولاً تجاه الشركة عن المعلومات أو المستندات التي قدمها أو سيقدمها، ويتعهد المورد بصحتها وسلامتها ودقتها وبإلزامها له، كما يلتزم بتحديثها للإبقاء عليها دقيقة وكاملة، وللشركة الحق في أن تسلك السبل التي تراها ملائمة للتحقق من ذلك، كما أن للشركة دون الإخلال بالأحكام المتعلقة بسرية المعلومات أن تطلب من المورد، أو من أي جهة أخرى ذات علاقة بالمعلومات توضيحات أو مستندات تؤيد تلك المعلومات.

مادة (8): تنفيذ الخدمة الإلكترونية

تلتزم الشركة بتنفيذ العمليات الإلكترونية التي ينفذها المستخدم شريطة أن تكون موافقة للشروط والأنظمة الموضوعة، ويقر المورد بعلمه بأن للعمليات الإلكترونية نفس القوة والأثر للعمليات التي تنفذ مستندياً أو خطياً، وتأسيساً على ذلك فسوف تعتبر العمليات أو الالتزامات التي تنشأ من خلال النظام مماثلة أو مكملة للتي تنشأ مستندياً وأساساً في إنشاء الالتزامات، كما تعتبر سجلات النظام بيئة قاطعة يعتمد عليها في الحكم في أي خلافات أو نزاعات تنشأ بين المورد والشركة.

مادة (9): رموز الاستخدام والأرقام السرية

يترتب على تسجيل وتأهيل المورد في النظام إعطائه رمز استخدام ورقمًا سرّيًا للمستخدم الرئيسي الذي يحق له توزيع هذه الصلاحية أو جزءاً منها على عدد من المستخدمين؛ لذا فإن المورد يتعهد تجاه الشركة بما يلي:

1. أن يكون المستخدم الرئيسي ممثلاً قانونياً للمورد، وله الحق في توزيع الصلاحيات.
2. المحافظة على سرية رموز الاستخدام والأرقام السرية.
3. بذل كل السبل المتاحة من أجل المحافظة على سلامة الرموز والأرقام بما في ذلك عدم كتابتها في الحاسبات، أو في مواد حاسوبية، أو في وثائق، أو وسائط معلوماتية.
4. عدم منح رموز الاستخدام لغير تابعيه المباشرين المخولين من قبله لدخول النظام.
5. أخذ التعهد اللازم من تابعيه بالمحافظة على سرية تلك الرموز.
6. تنظيم السجلات اللازمة لتوزيع تلك الرموز.
7. إيقاف رمز الاستخدام الفرعي الذي قام المستخدم الرئيسي بإنشائه في حال انتهاء علاقة المستخدم الفرعي بالمورد.
8. إيقاف رمز الاستخدام الرئيسي في حالة ترك مستخدمه للعمل، أو رغبة المورد في التغيير، أو زوال صفة التمثيل لأي سبب كان. ولا تتحمل الشركة أية مسؤولية عن أية خسائر تنشأ عن الاستخدام غير المصرح به لحسابه.

9. إبلاغ الشركة فوراً في حال فقدان رمز الاستخدام الرئيسي، أو انتهاء علاقة المستخدم الرئيسي بالمورد.

مادة (10): مسئوليات المورد

مع عدم الإخلال بما تقضي به الأنظمة والقوانين المرعاة في دولة الكويت، فإن المورد يتحمل كامل المسؤولية عن أي ضرر يلحقه هو أو أحد تابعيه بالنظام، كما يتحمل المسؤولية الكاملة عن أي ضرر يلحقه بالشركة خلال تنفيذه لأي عقد تبرمه معه الشركة. يلتزم المورد بأن يقوم باستخدام الموقع بالامتثال لقواعد الاستخدام الواجبة التطبيق التي تضعها الشركة، ويلتزم بعدم الوصول إلى الموقع بأية وسيلة كانت إلا من خلال الوسائل المقدمة من الشركة للوصول إلى الموقع. وعلاوة على ذلك لا يجوز له الوصول إلى حساب، أو محاولة الوصول إلى حساب غير مصرح له بالوصول إليه. كما أنه يوافق على عدم تعديل البرمجيات بأي شكل أو طريقة، أو استخدام نسخ معدلة من البرمجيات لأي غرض كان بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الحصول على إمكانية الوصول إلى الموقع بشكل غير مصرح به. وأي إخلال بالنظام أو بأمن الشبكة قد ينتج عنه مسؤولية قانونية مدنية أو جنائية.

مادة (11): إنهاء أو إلغاء الاتفاقية

تبقى أي اتفاقية تُبرم بين الطرفين بعد التسجيل بين الشركة والمورد، سارية المفعول، وسيخصص للمورد رقم مرجعي للتعامل، ومع ذلك فإن لأي من طرفي هذه الاتفاقية الحق في إلغائها وإلغاء الرقم الخاص بالمورد اختياريًا شريطة مراعاة ما يلي:

1. أن يقوم الطرف الراغب بالإلغاء بإشعار الطرف الآخر.
2. ألا يؤثر الإلغاء على عقد قائم بين الطرفين لغرض تنفيذ عملية ما.
3. إنهاء أي التزامات لأي من الطرفين تجاه الآخر.

وللشركة أن تلغي هذه الاتفاقية دون إشعار المورد في حالات وقوع أي مخالفة من جانب المورد بالطريقة التي تراها الشركة مناسبة، بما في ذلك إغلاق حساب المسجل بصورة مؤقتة أو دائمة، أو إلغاؤه ومنعه من التسجيل في الموقع مستقبلاً، كما لها فسخ العقد أو العقود المبرمة معه، أو سحب العمل عند وقوع ما يعتبر إخلال من المورد بأي من أحكام هذه الاتفاقية.

مادة (12): ملكية النظام

يقر المورد بعلمه بأن إعطائه بعض الصلاحيات اللازمة لاستخدام النظام لا يعطيه الحق سواء له أو لتابعيه في التملك للمواد والممتلكات سواء كانت على هيئة مستندات، علامات تجارية، أو شعارات، أو برامج، أو ما شابه من المواد المستخرجة، أو المتعلقة بالنظام أو مكوناته، أو المقدمة من خلاله، أو ما شابه مما يسبغ عليه صفة الامتلاك، وتقع تحت طائلة مسؤوليته ما قد يقترفه مستخدموه من التعديل، أو النسخ، أو العبث، أو التعدي على أي من الممتلكات، أو أي جزء منها.

مادة (13): الردود

يتعهد المورد بالاستجابة لما تطلبه أو تبيده الشركة، كطلب عروض الأسعار، أو الإجابة على استفساراتها وذلك بالسرعة الواجبة ودون تأخير، وفي حدود المدة المحددة، وإذا تعذر عليه الاستجابة طبقاً لطلب الشركة فعليه توضيح السبب.

مادة (14): الإشعارات

يتم تبادل جميع الإشعارات والإخطارات والمراسلات والوثائق المتعلقة بهذه الاتفاقية إما بتسليمها باليد مقابل إيصال بالاستلام، أو بالبريد الرسمي، أو المُسجل، أو بالبريد الإلكتروني المعتمد، أو بالفاكس، وتعتبر منتجاً لآثارها إذا بلغت إلى العناوين الآتية:

- بالنسبة للشركة: Procurement@stc.com.kw
- بالنسبة للمورد: العنوان الذي يسجله في بيانات النظام.

ويجوز تغيير العنوان بإشعار الطرف الآخر قبل (15) يومًا من تغييره. وبموجب هذه الاتفاقية، يضمن المورد ويتعهد بـ: (أ) صلاحية بيانات العناوين المقدمة من قبله طوال مدة الاتفاقية، وأن يقوم بتحديثها فور تعديلها.

(ب) أن النظام البريدي الذي يستخدمه لتلقي الرسائل الموجهة إليه من الشركة آمن، كذا الأدوات المستخدمة وبمناى عن المخاطر المحتملة. (ج) أن النظام البريدي الذي يستخدمه لتلقي الرسائل الموجهة إليه من الشركة وجميع المرافق الخاصة به قادرة وأمنة على الأداء بما يتوافق مع الغرض من هذه الاتفاقية ومتطلبات النظام. (د) أنه قد منح المستخدم (المتلقي للرسائل) الصلاحية الكافية واللازمة للاطلاع على محتوى الرسائل، وصلاحية التصرف بالنيابة عن المورد عند الحاجة. (هـ) أنه يتحمل التبعات والأضرار الناجمة عن تأخر استلام الرسائل الناتج عن المخالفات، كتنسرب أو سرقة المحتويات، أو العبث بها وخلافه من الأسباب التي لا تعزى إلى الشركة. وتشمل الرسائل بشكل هام رموز الاستخدام والأرقام السرية الأساسية، أو المعاد تهيتها.

مادة (15): ممارسة الحقوق

إذا حدث في أي وقت أو من وقت لآخر تقصير من قبل أي الطرفين في تنفيذ أي من أحكام أو شروط هذه الاتفاقية أو الاتفاقيات الملحق بها، فيجب ألا يعتبر ذلك بمثابة تنازل أو تطل من الالتزامات من قبل ذلك الطرف أو الطرف الآخر عن أي من تلك الشروط والأحكام، أو عن حقه في أي وقت في التعويض عن أي إخلال بتلك الشروط والأحكام.

مادة (16): الالتزام بقوانين وأنظمة مكافحة الفساد

يدرك الطرف الثاني ويفهم أن:

أ. الطرف الأول (stc) بصفته الاعتبارية، ملزم بالتقيد التام بالأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد داخل دولة الكويت والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بما في ذلك قانون مكافحة الرشوة.

ب. تحظر الأنظمة السارية في دولة الكويت وتجزم عرض أو إعطاء الوعد بالعرض، أو بالإعطاء سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كذا تحظر وتجزم المكافأة اللصقة، في أي صورة كانت سواء أكانت نقوداً أو شيئاً ذا قيمة مالية أو معنوية، كالهديّة، أو الهبة، أو الدورة التدريبية، أو المشاركة في مؤتمر، أو مناسبة، وخلافه مما يحمل قيمة مادية أو معنوية لأي من أولئك الأشخاص المعرفين في الفقرة التالية.

ج. طبقاً للأنظمة السارية في دولة الكويت، يجب على المورد أن يضع في اعتباره أن موظفي شركة (stc) يشملون كلاً من الرئيس التنفيذي للطرف الأول، ونوابه، ومساعديهم، ومدراء العموم والإدارات والأقسام، ورئيس مجلس إدارتها، وأعضاء مجلس الإدارة، والموظفين، ومقاولو الطرف الأول، وتابعيهم، ومستخدميهما بما فيهم أولئك العاملين بنظام عقود التشغيل، أو نظام الأيدي العاملة من تابعي المقاولين.

يمكن الحصول على معلومات إضافية بشأن الأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد في دولة الكويت من خلال موقع هيئة مكافحة الفساد (نزاهاة) www.nazaha.gov.kw.

كما يُقر المورد بإدراكه وفهمه أنه يجب عليه إحاطة علم الطرف الأول (stc) بأية مخاوف، أو تساؤلات، أو مخالفات للمطالب المذكورة أعلاه من خلال البريد الإلكتروني الخاص بالإبلاغ عن المخالفات:

speak-up@stc.com.kw

علووة على ذلك، يجب على المورد، بما في ذلك موظفيه ومالكيه ومستخدميه ومديره ومسؤوليه ووكلائه ومقاوليه قراءة وفهم السياسات المنشورة والمقدمة للإبلاغ عن المخالفات ومدونة قواعد السلوك الخاصة بالشركة. يقر المورد، بما في ذلك موظفيه ومالكيه ومستخدميه ومديره ومسؤوليه ووكلائه ومقاوليه، بأنه قد قرأ وفهم ووافق على محتوى السياسات المطبقة للشركة ويلتزم بها تمامًا.

مادة (17): الأمن والسلامة

يلتزم المورد خلال تعامله مع الشركة وتابعوه بالأنظمة والقرارات والتعليمات الخاصة بالأمن والسلامة لدى الشركة.

مادة (18): العلامات التجارية (الماركات)

- 18.1 يُقر المورد ويوافق على أنه لا يحق له استخدام أي من العلامات التجارية، أو الماركات أو الشعارات الخاصة بالشركة لأي غرض دون الموافقة الخطية المسبقة من الشركة.
- 18.2 حيثما تم إعطاء المورد موافقة على استخدام العلامات التجارية، أو الماركات، أو الشعارات الخاصة بالشركة، يستخدم المورد هذه العلامات التجارية، أو الماركات، أو الشعارات بشكل مقيد وفقًا لسياسات الشركة المطبقة وأي شروط أخرى يتم الإخطار بها من قبل الشركة.
- 18.3 يقر المورد ويوافق على أنه لا يوجد في هذه الشروط ما يسمح له باستخدام أي من حقوق الأداء العلني أو أن ينتهك حقوق الملكية الفكرية للشركة أو أي طرف ثالث؛ أو خرق التزامات السرية بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية أخرى.
- 18.4 لأغراض تتعلق بالبند (حقوق الأداء العلني) فإنها تعني الأفكار، والمعرفة، أو أي مهارات عامة، أو معرفة تم اكتسابها من الخبرة في تقديم، أو تلقي الخدمات، وقيمت في الانطباعات العقلية المجردة لموظف المورد المتعلق بالخدمات، التي يقوم المورد، بصفة مجتمعة أو منفردة بتطويرها، أو الكشف عنها بموجب هذه الاتفاقية.

مادة (19): تعارض المصالح

يتعهد المورد وباستمرار بتجنب ما يعتبر تعارضاً في المصالح، ويضمن سلامة وصحة إفصاحه الذي قَدَّمه إلى الشركة بشأن تعارض المصالح، وأن يخطر الشركة فوراً بأية تعديلات قد تؤثر على الإفصاح المذكور أعلاه. ويقر ويوافق المورد، بما في ذلك موظفيه ومالكيه ومستخدميه ومديره ومسؤوليه ووكلائه ومقاوليه على سياسة وإجراءات تعارض المصالح الخاصة بالشركة.

مادة (20): الأنظمة ذات العلاقة

فيما لم يرد به نص في هذه الاتفاقية، أو الملاحق الخاصة بها يُطبَّق بشأنه ما جاء في نظام التعاملات الإلكترونية الصادر بموجب القانون رقم 20 لسنة 2014 ولائحته التنفيذية.

مادة (21): القانون المُطبَّق والفصل في النزاعات

تخضع هذه الاتفاقية والاتفاقيات الملحقة بها للأنظمة المعمول بها في دولة الكويت ويجرى تفسيرها وتنفيذها والفصل فيما ينشأ عنها من دعاوى بموجبها، وكل خلاف ينشأ عن تطبيق هذه الاتفاقية أو

الاتفاقيات الملحقة ولم يتم التوصل بشأنه إلى تسوية ودية بين الطرفين يُحال إلى محاكم دولة الكويت للفصل فيه بشكل نهائي.

أ. اتفاقية حماية المعلومات

حيث أن قبول هذه الشروط والأحكام من قبل المورد و/أو توقيع اتفاقية التعامل بين الشركة والمورد قد يقتضي من حين لآخر تبادل المعلومات بحرية فيما بين الطرفين، وهما يرغبان في وضع ترتيبات يمكن من خلالها حماية المعلومات المتبادلة بينهما من استخدامها وإفشائها بصورة غير قانونية؛ لذا فقد اتفق الطرفان بموجب اتفاقية حماية المعلومات على ما يلي:

1. المعلومات الخاصة بالشركة

- 1.1 تتعلق هذه الاتفاقية بالمعلومات الخاصة بstc، وهذه الاتفاقية تُعنى بكافة المعلومات أيًا كانت طبيعتها أو نوعها التي يقوم المورد أو المدراء، أو المسئولون، أو الموظفون، أو الوكلاء، أو المستشارون لديه بالحصول عليها بصورة مباشرة، أو غير مباشرة من الشركة، أو حسب المناقشات التي تتم مع الشركة، أو أحد مقاوليها سواء كان ذلك قبل أو بعد تاريخ هذه الاتفاقية، وفي أي صورة كانت (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الحصول عليها كتابة، أو شفاهة، أو بوسيلة مرئية، أو إلكترونية، أو ممغنطة، أو رقمية) مع مراعاة أن تعبير "المعلومات الخاصة بالشركة" ينبغي ألا يعني المعلومات التي يوضح الطرف المتلقي أنها:
 - 1.1.1 معلومات أصبحت متاحة، أو أنها تقع بين أيدي العامة بصورة لا تعتبر مخالفة لأحكام هذه الاتفاقية، أو
 - 1.1.2 أنها معلومات أصبحت سلفاً في حوزت المورد دون أي قيد، أو إفشاء، أو
 - 1.1.3 أنه قد تم بصفة مستقلة حصول المورد عليها من طرف ثالث لديه الحق الكامل في إفشائها، أو
 - 1.1.4 H أنه قد تم إعدادها بصفة مستقلة وبحسن نية من قبل منسوبي الطرف المتلقي الذي ليس لديه إمكانية الوصول لتلك المعلومات.
 - 1.1.5 ما يتم كشفه من قبل المورد بصفة قانونية للسلطات القضائية والحكومية مع الأخذ بالاعتبار بأنه في مثل تلك الحالات فإنه يجب على المورد إخطار الشركة قبل أسبوع على الأقل قبل الشروع في كشفها للجهات المختصة؛ حتى تتمكن الشركة من حماية، أو حصر، أو الحفاظ على تلك المعلومات من التسرب أو الانتشار. كما يجب الأخذ في الاعتبار كذلك أن على المورد الاكتفاء فقط بكشف الأجزاء من المعلومات السرية المطلوبة قانوناً، مع السعي بكل جهد معقول من قبل المورد للحصول على طلب حماية أو أي ضمان آخر يؤكد بأن تلك المعلومات السرية سيتم التعامل معها بمستوى لا يقل عن جميع المعلومات السرية التي لا ينبغي كشفها.
 - 1.1.6 ما يتم كشفه لطرف ثالث بموجب تفويض كتابي من قبل الشركة.
 - 1.1.7 ما تنحصر محتوياته على أفكار عامة، أو مفاهيم، أو مهارات، أو براءات فنية متعلقة بجهاز الحاسب الآلي، أو أحد برامجهم.

2. تبادل المعلومات

يقوم كلا من المورد والشركة دون أن يتحمل أي منهما تكلفة بتبادل مثل هذه المعلومات التي يعتبرها كل منهما ضرورية ومفيدة بالنسبة لتنفيذ الأعمال المتولدة عن الاتفاقية الأساسية.

3. سرية المعلومات

3.1 يلتزم ويوافق كل طرف على القيام أثناء مدة هذه الاتفاقية بالمحافظة على سرية المعلومات التي يتلقاها من الطرف الآخر، ولا يقوم بإفشائها إلى أي طرف ثالث، أو استخدامها باستثناء ما تقتضيه الضرورة لصالح تنفيذ المشاريع أو العمليات، ما لم يكن مثل هذا الإفشاء أو الاستخدام قد تمت الموافقة عليه كتابةً من قبل الطرف المُقدّم للمعلومات.

3.2 يلتزم كل طرف ويتفق مع الطرف الآخر على الاستفادة من تبادل المعلومات بموجب هذه الاتفاقية لأغراض تنفيذ الاتفاقية الأساسية، أو العقود، أو الاتفاقيات المتعلقة بها فقط وليس لأي أغراض أخرى (سواء كانت تجارية أو غيرها) مهما كانت الأسباب والمبررات.

4. حماية المعلومات

يلتزم المورد بالمحافظة على سرية المعلومات المفضى بها للمورد وإعطائها نفس الدرجة من الحماية الممنوحة للمعلومات الخاصة به ذات الطبيعة المماثلة وتقييد نشر تلك المعلومات المفضى بها على أولئك الموظفين التابعين له الذين تقتضي الضرورة اطلاعهم على مثل هذه المعلومات للاستعانة بها في تنفيذ المهام المتعلقة باتفاقية التعامل أو بالمشاريع.

5. الإخلال بالتزامات السرية

يقر المورد ويوافق على أن أي إخلال بشروط وأحكام السرية من شأنه أن يتسبب في إلحاق أذى بالشركة لا يمكن تعويضه، حيث إن التعويضات المالية لن تعتبر تعويضاً كافياً عن ذلك الإخلال وفي حالة حدوث أي إخلال أو التهديد به من قبل أي طرف فإنه سيكون للشركة الحق في السعي للحصول على أمر قضائي من أي محكمة مختصة لمنع ذلك الإخلال أو التهديد به، وكذلك منع الطرف المقصر من الإخلال بشروط وأحكام هذه الاتفاقية. وحيث إن أي أمر قضائي يعتبر بمثابة حل إضافي إلا أنه لا يقيد أو يحول دون قدرة الطرف الملتزم بالاتفاقية من السعي للحصول على أي حل أو حلول أخرى.

6. التزامات أطراف الاتفاقية

يلتزم المورد ببذل كافة المساعي والجهود المناسبة؛ لضمان أن شروط وأحكام هذه الاتفاقية سيتم التقيد والالتزام بها من قبل العاملين لديه، وكذلك من قبل أي أفراد آخرين تم الإفشاء بتلك المعلومات لهم وفقاً لأحكام البند (3) من الاتفاقية، وكأن هؤلاء العاملين والأفراد أطراف في الاتفاقية.

7. حقوق ملكية المعلومات الخاصة

تظل المعلومات الخاصة ملكاً للشركة، ولا تتضمن هذه الاتفاقية ما يمكن أن يفسر بأنه بمثابة منح للطرف الآخر أي حقوق، أو أي ترخيص يتعلق بإفشاء تلك المعلومات، ولا تعطيه الحق في امتلاكها.

8. إعادة أو استرداد المعلومات الخاصة

يلتزم كل طرف بأن يقوم بناء على طلب مكتوب من الطرف الآخر بإعادة المعلومات الخاصة إليه، أو إتلافها مع كافة النسخ المستخرجة منها من قبل الطرف المتلقي.

9. مدة سريان الاتفاقية

يستمر سريان الالتزامات والقيود الواردة في هذه الاتفاقية مع سريان اتفاقية التعامل، وتستمر لمدة سنتين بعد إنهائها لأي سبب باستثناء البنود "3" و"4" و"5" و"6" التي تستمر لمدة لا تقل عن خمس

سنوات.

10. الجهات التي تخلف الطرف المعني

في حالة دخول أي من الطرفين في عملية اندماج، أو تضامن، أو أي عملية إعادة ترتيب أخرى مع أي جهة، فمن المتفق عليه أن تكون الجهة التي تحل محل الطرف المعني ملتزمة بتنفيذ شروط السرية هذه، وشروط وأحكام هذه الاتفاقية.

11. إفشاء ونشر المعلومات

إن إفشاء أو نشر أي محتوى وارد في هذه الاتفاقية أو معلومات تتعلق بهذه الاتفاقية، أو الأمور ذات الصلة ينبغي أن يتم بناء على موافقة مسبقة من الشركة.

12. الخدمات المعلوماتية لشركة الاتصالات الكويتية

12.1 في حالة تطلب التعامل مع المورد استخدامه، أو أي من تابعيه لشبكة المعلومات الخاصة بالشركة و/أو خدمات الإنترنت، فسيتم السماح لهم بذلك شريطة التقيد بالشروط والأحكام التالية:

- أ. أن يقتصر الدخول إلى شبكة المعلومات الخاصة بالشركة، وخدمات الإنترنت على مستخدمي الأنظمة الذين لديهم موافقة إدارية بذلك.
- ب. أن يكون استخدام شبكة المعلومات الخاصة بالشركة، أو خدمات الإنترنت لغرض أداء العمل فقط.
- ج. لا يسمح لمستخدمي الأنظمة بتحميل أو تثبيت برامج على أجهزتهم دون أخذ الموافقة من الإدارة المعنية في الشركة.
- د. لا يسمح بتأثراً بالدخول على شبكة الإنترنت من خلال طلب الاتصال الهاتفي الخارجي.
- هـ. أن يتم تصفح الإنترنت فقط من خلال البرامج المعتمدة من الشركة، والموجودة في جميع الأجهزة.
- و. يجب عدم الشروع بنشاطات اعتداء، أو احتيال مما يلحق الضرر بالشركة، أو أحد موظفيها.

12.2 تعتبر الحالات التالية أو ما شابهها إخلالاً بالاتفاقية، وهذا الإخلال يعطي الشركة الحق

في أن تسلك كل السبل المتاحة؛ لاسترداد حقوقها، ومنع الإخلال بما في ذلك مطالبة المورد وموظفيه، ومسؤوليه، ومالكه، ومديره، ووكلائه، ومقاوليه بالتعويضات عن:

- أ. انتهاك خصوصيات موظفي الشركة بما في ذلك محاولات الدخول لحساب شخص آخر أو ملفاته الشخصية.
- ب. استغلال موارد الحاسب الآلي الخاصة بالشركة؛ لتهديد أو إزعاج أجهزة حاسب آلي لمستخدمين آخرين.
- ج. استخدام الإنترنت في نشاطات مخالفة لقوانين وأنظمة دولة الكويت.
- د. محولة كتابة، أو إنتاج، أو نسخ، أو تعريف شفرات حاسب آلي مصممة لإمكانية النسخ الذاتي، أو تدمير، أو إعاقة أداء أي من أجهزة الحاسب الآلي داخل الشركة. و يعتبر كل نوع من تلك البرامج فيروس حاسب آلي.
- هـ. أية محاولات لتعديل برامج الأنظمة، أو إعدادات الأجهزة.

- و. المحاولات المقصودة لتعطيل، أو إعاقة أداء الأجهزة سيعتبر نشاطًا لعمل إجرامي خاضع للقوانين المعمول بها في دولة الكويت.
- ز. انتهاك أخلاقيات العمل الحالية، أو المعايير المعمول بها.
- ح. استخدام الشبكة الخاصة بشركة الاتصالات الكويتية، أو خدمات شبكة الإنترنت لأي غرض تجاري دون أخذ الموافقة الخطية المسبقة من الشركة.
- ط. المحاولات غير المشروعة للدخول لأجهزة الحاسب الآلي الخاصة بالشركة أو أية جهات أخرى.
- ي. إرسال رسائل تهديد.
- ك. إرسال رسائل مزعجة لأغراض عنصرية أو جنسية.
- ل. لاختلاس عن طريق نسخ الملفات الإلكترونية المحمية بحقوق النسخ (المحلية أو الدولية) دون الحصول على تخويل رسمي بذلك.
- م. القيام بنشر، أو إرسال بريد إلكتروني لمواد خاصة بالشركة (بطريقة إلكترونية، أو عن طريق البريد الإلكتروني، أو غيره) لشخص غير مرخص له بالاطلاع عليها.
- ن. رفض التعاون في حالة إجراء التحقيقات الأمنية الروتينية، أو غيرها.
- س. إرسال سلسلة من الرسائل البريدية بهدف الإغراق البريدي.

13. بنود عامة

- 13.1 إذا حدث في أي وقت، أو من وقت لآخر تقصير من قبل أي الطرفين في تنفيذ أي من أحكام أو شروط هذه الاتفاقية، فيجب ألا يعتبر ذلك بمثابة تحلل من قبل ذلك الطرف عن أي من تلك الشروط والأحكام، أو عن حقه في أي وقت في التعويض عن أي إخلال بتلك الشروط والأحكام من قبل الطرف الآخر.
- 13.2 من المتفق عليه من قبل المورد أنه يتعين عليه تنفيذ أي شروط واتفاقيات تطلبها الشركة، وأن هذه الشروط والأحكام وشروط السرية وجميع الاتفاقيات الأخرى بين الطرفين تشكل كامل الاتفاقية المبرمة بين الطرفين، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من أي اتفاقية تُبرم بين الطرفين، وتحل محل كافة الاتفاقيات السابقة شفوية كانت أو مكتوبة فيما يتعلق بموضوع هذه الاتفاقية، ولا توجد هنالك أي اتفاقيات، أو اتفاقيات تفاهم أخرى بتعديل أو تمديد شروط وأحكام هذه الاتفاقية تعتبر ملزمة لكل من الطرفين ما لم تكن هنالك موافقة خطية موقعة عليها من قبل الممثلين المعتمدين لدى كل طرف.
- 13.3 في حالة وجود بند أو أكثر من بنود هذه الاتفاقية غير صحيح لأي سبب من الأسباب، أو غير ساري، أو غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ في أحد الجوانب؛ فإن ذلك يجب ألا يؤثر على البنود والشروط والأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية، وإنما تؤخذ تلك البنود فقط بعدم صحتها، أو قانونيتها، أو قابليتها للتنفيذ من حين تبين ذلك، ويجب اتباع الاتفاقية قدر الإمكان وفقاً للمقاصد والغايات الأساسية.

ب. اتفاقية الشفافية

نظراً لرغبة الطرفين في تحقيق المصلحة المتبادلة بينهما، والدخول في اتفاقية الشفافية هذه الملزمة لكل منهما إلزاماً مشروعاً ونظامياً، ولإقرارهما بما نصّت عليه، فقد اتفق الطرفان على يلي:

1. تعاريف

يقصد بكلمة "رشوة": دفع أو الوعد بدفع مبالغ، أو منح، أو قروض، أو منفعة من أي نوع مماثل، بما في ذلك العرض المباشر، أو غير المباشر، أو تقديم أية مبالغ مالية، أو غيرها بُغية الحصول، أو الاحتفاظ بالأعمال، تلك الأنشطة المعروفة بوصفها رشوة بموجب توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الرشوة لعام 1994م، وبموجب التعديل الذي تم عام 1998م على نظام مكافحة الفساد الأجنبي لعام 1997م، وتلك الأنشطة المحظورة بموجب نظام مكافحة الرشوة في دولة الكويت. ويقصد بعبارة "المسئول الأجنبي": أي موظف، أو وكيل، أو ممثل، أو مستشار، أو مقاول لأي سلطة حكومية، أو محكمة، أو سلطة قضائية أخرى، بما في ذلك وليس حصراً أولئك المسؤولين الأجانب بمقتضى توصيات منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي المتصلة بالرشوة لعام 1994م، وأولئك الأشخاص المعروفين بوصفهم مسؤولين أجانب بمقتضى نظام الفساد الأجنبي لعام 1997م.

شركات تابعة للشركة: تعني (أ) أي شركة تملك بشكل مباشر أسهماً لها أصوات الأغلبية في الشركة، و(ب) أي شركة أخرى تكون ملكية غالبية الأسهم التي لها أصوات فيها مملوكة بشكل مباشر من قبل شركة واردة في الفقرة (أ) أعلاه، و(ج) أعضاء مجلس إدارة الشركة، أو أقاربهم، أو شركاءهم، أو أي شخص له علاقة مباشرة بهم، و(د) مسئولي الشركة، أو موظفيها، و(هـ) أي موظف في جهة حكومية له علاقة مباشرة بالأنشطة المطلوبة بموجب العقود الأساسية قبل أو أثناء أو بعد تنفيذها.

2. التعهدات

بالنظر إلى توقيع اتفاقية التعامل الأساسية يتعهد المورد بما يلي:

- 2.1 أن لا يُقدّم رشوة، أو يقوم برشوة مسئولي، أو مديري، أو موظفي الشركة، أو المدراء الأجانب، أو موظفي الفروع التابعين للشركة فيما يتعلق بالاتفاقية الأساسية، أو ما يطرأ من اتفاقات، أو عقود. وأن يتبع وينفذ سياسة وإجراءات تحظر بموجبها رشوة هؤلاء الأشخاص بما في ذلك وليس حصراً الموظفين المقيمين بدولة الكويت، و
- 2.2 أن يقوم بتعويض الشركة، أو الشركات التابعة لها، أو موظفيها عن ومن أي ضرر، أو أن يدفع الأذى عن أولئك الأشخاص فيما يتصل بأي مطالبة، أو سبب، أو إجراء، أو دعوى وقائية، أو خسارة، أو أضرار، أو نفقات (بما في ذلك أتعاب ومصاريف المحاماة)، أو المسؤولية عن أي أعمال متصلة بأي رشوة محظورة بموجب هذه الاتفاقية التكميلية.

3. التأكيد والضمان

اعتباراً من تاريخه يؤكد المورد، ويضمن للشركة بأنه لم يعرض، أو يقيم بدفع رشوة لمسئولي، أو مديري، أو موظفي الشركة، أو المدراء الأجانب، أو موظفي الفروع التابعة للشركة فيما يتعلق بالاتفاقية الأساسية، أو الاتفاقات، أو العقود بما في ذلك وليس حصراً المدراء الأجانب في دولة الكويت، وأن يحصل على توقيع العقود أو الاتفاقيات مباشرة من الشركة بدون مشاركة أي طرف ثالث.

4. المخالفات

يوافق المورد على أن عدم الالتزام بتعهدات هذه الاتفاقية التكميلية، أو إذا كان التأكيد والضمان الواردين فيها غير صحيحين، يُعطى للشركة الحق في أن تلجأ لكافة سبل المعالجة المتاحة لها بموجب القانون، ويشمل ذلك وبدون تحديد إنهاء العقود أو الاتفاقيات القائمة، وخصم المبلغ المدفوع أو الذي سيدفع فيما يتعلق بالرشوة من أي مبالغ مستحقة للمورد.